

ملخص قرارات الجمعية العامة العادية١٨ يوليو ٢٠١٧القرار الأولتحويل جزء من الاحتياطي العام إلى أسهم يزداد بقيمتها رأس المال المصدر

إعمالاً بالمادة (٢٣) من اللائحة التنفيذية لقانون رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والمادة (٥٣) من النظام الأساسي للبنك، وافقت الجمعية العامة على تحويل جزء من الاحتياطي العام بمبلغ ٢,٩٠٤,٥٠٢,٧٥٠ جنيه مصري إلى أسهم عادية تمثل (٢٩٠,٤٥٠,٢٧٥) سهم بقيمة اسمية قدرها عشرة جنيهات مصرية للسهم الواحد، ويزاد بقيمتها رأس المال المصدر، ويتم توزيع الأسهم الناتجة عن الزيادة مجاناً على السادة المساهمين بواقع سهم واحد لكل أربعة أسهم وذلك بعد استيفاء البنك لكافة الموافقات اللازمة، ونشر تقرير الإفصاح الخاص بتلك الزيادة لدى البورصة المصرية.

وإعمالاً بقرار الجمعية بعاليه، سيتم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١١,٦١٨,٠١١,٠٠٠ جم (أحدى عشر مليار وستمئة وثمانية عشر مليون واحد عشر ألف جنيه مصري) ليصبح ١٤,٥٢٢,٥١٣,٧٥٠ جم (أربعة عشر مليار وخمسمائة واثنين وعشرين مليون وخمسمائة وثلاث عشر ألف وسبعمائة وخمسين جنيه مصري)، موزع على ١,٤٥٢,٢٥١,٣٧٥ سهم (مليار وأربعمائة واثنين وخمسين مليون ومائتين وواحد وخمسين ألف وثلاثمائة خمسة وسبعين سهم).

كما سيتم تعديل المادتين السادسة والسابعة من النظام الأساسي للبنك لتعكس تلك الزيادة وذلك بناء على التفويض الصادر لمجلس الإدارة من الجمعية العامة غير العادية في ٢١ مارس ٢٠١٦. وقد فوضت الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو من يفوضه في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والمتعلقة بتنفيذ الزيادة المشار إليها، مع مراعاة قواعد القيد والشطب والإجراءات التنفيذية لها بالبورصة المصرية.

الموضوع الثانيالتعديلات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة منذ آخر اجتماع للجمعية العامة العادية

إعمالاً بالإجراءات المنصوص عليها في قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وكذلك قانون الشركات ١٥٩ ولائحته التنفيذية، ووفقاً للمادة ٢٠ من النظام الأساسي للبنك، أحيطت الجمعية بالتعديلات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة منذ آخر اجتماع للجمعية العامة العادية في ١٤ مارس ٢٠١٧، وهي تعيين السيد/ حسين محمد ماجد حسين أباطة - المسئول التنفيذي الرئيسي - عضواً تنفيذياً بمجلس الإدارة اعتباراً من ١٤ مارس ٢٠١٧ بناء على توصية مجلس الإدارة، وموافقة البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٧، والتي تم إحاطة الجمعية العامة العادية بها في اجتماعها بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٧. ووافقت الجمعية العامة العادية على ما طرأ على تشكيل المجلس من تعديل.